الافتتاحية

لماذا الملف الطبي؟

الملف الطبي في فلسطين اضحى معيارا لا ملاذ من النظر اليه ، فهو من اهم القطاعات ذات الصلة بالناس وعموم المقيمين في فلسطين، وهو أيضا عنصر هام في تقييم العملية التنموية لأي مجتمع ينعم بالحرية والاستقرار، بل تزداد اهميته في المجتمعات المقاومة التي تسعى الى التحرر ونيل الاستقلال.

فالقطاع الصحي الفلسطيني يعتبر ومؤسساته المختلفة من لبنات المجتمع المقاوم الاساسية، نظرا لاهميتها في تعزيز صمودنا كفلسطينيين مقاومين لاشد وابطش محتل على الارض، فهذا المحتل الذي يعكر صفو الاجنة في ارحام امهاتهم، وهو من يزعج الموتى في اكفانهم، إذا عبروا حاجزا، وهم ايضا من يجرحوا ويدمروا كثيراً من النفوس. فهم إذاً كالجراد إذا ما حلوا على جنة جعلوها خرابا، فالدواء والمريض والطبيب في بوتقة العذاب والحرمان.

هذا الجرم ليس إلا من عدو عُرف بأنه معتد، ونحن ندرك ما يحل بنا من فعال هو صانعها. اما الادهى والأمر هو أن تجد من يجاري المحتل بإثمه، فيصيب الناس ويضعف من عزيمتهم، بقصد أو بغير قصد كذلك بشكل او بآخر، اولئك هم بعض الاطباء «ملائكة الرحمة» الخطائين.

وفي هذا الاطار أقول «جل من لا يخطئ» ولكن خطأ عن خطأ «بفرق»فذاك الطبيب الذي امضى سنوات عدة في الدراسة وهو يقلب الورق كما الجثث لا بد له ان يجني ثمار جهده، في خدمة الانسانية، لا أن يعدمها، وهذه الحالات موجودة ومتناثرة بين اطبائنا وإن اختلفت الاخطاء، فمنهم من يقصر في واجبه ومنهم من يسرف في الوصفات فيدمي المريض، ويزيده وجعا، كالذي أعطى مادة الكرتوزون لأكثر من عشرين مريضاً!، ومنهم من ينهب اموال الناس كأنهم يقيمون على جبل من ذهب، لتبدأ معهم عذابات تفريغ الجيوب. كل هذا يحدث والناس لا حول لهم ولا قوة. ليبقى السؤال الى متى سيبقى هذا الحال، فهل اجراءات النقابة الاحترازية من شروط وامتحانات كافية لحماية المهنة وصورتها اولا، وهل الأجراءات العِقابية واشكالها كافية لردع المخطئين وتنبيه «المهملين» منهم. والسؤال المهم هو لماذا لم تقم اي من وزارة الصحة ونقابتا الاطباء في الضفة وغزة بتوعية الناس في كيفية التعامل مع مثل هذه الأخطاء، أليس حري بهما ان تزيدا من وعي الناس وتقومان بتنمية الاطباء واحتياجاتهم، من لوازم صحية واحتياجات شخصية، واجراء رقابة طبية دورية في القرى البعيدة والنائية؟ أم نضيف الى شماعة الاحتلال هذا القصور غير المبرر؟!.

سيارات الاسعاف.. بين المطرقة والسندان

بقلم د. هديل رزق–القزاز

منذ ما يقارب ثلاث سنوات لم أتمكن من الذهاب إلي نابلس، فالحصار يخنقها كما يخنقنا في رام الله، واكتفينا بالاتصالات الهاتفية للاطمئنان على الاصدقاء بين حين وآخر لكن مقتضيات العمل عادت تلح بشدة، لابد من زيارة نابلس والتعرف على ما يجري في المشروع، بدأت أسأل كل من اعرف انهم يخوضون التجربة اسبوعيا للعودة لأسرهم، بعد ان اضطر العديد منهم للسكن في رام الله، حيث لا يمكنهم قطع المسافة المحدودة جغرافيا وغير المحددة أمنا ووقتا كل يوم. قال الجميع كم من الوقت تملكين؟ حيث يبدو ان رحلة ليوم واحد صارت حلما وعودة في المساء شبه مستحيلة. وبعد تقصى طويل واسئلة كثيرة عن الساعات التي قد يمضيها الشخص على الحواجز، وخيارات الطرق الجبلية والترابية التي كان من شبه المستحيل استخدامها بسبب رداءة الاحوال الجوية، اتفق الجميع على ان أفضل طريقة هي سيارة الاسعاف، زميلتي قالت: لن أذهب معك فاستخدام سيارة الاسعاف لأغراض خاصة «غير اخلاقي»، وبعد جدل طويل في المكتب كان لابد من الحسم بين أمرين: التقدم لطلب تصريح من الاحتلال الاسرائيلي أو السفر «بطريقة غير أخلاقية» في سيارة الاسعاف. اخترت الثانية بعد أن اكد لي سائق سيارة الاسعاف الذي تحدثت معه هاتفيا أنه يفعل ذلك طوال الوقت، مما اقنعني أن «تاكسي» وليس سيارة اسعاف.

الازمة الاخلاقية لم تحل خصوصا ونحن نتلقى بانتظام النشرات الصحفية للهلال الاحمر الفلسطيني وفي كل مرة تقريبا يوجد خبر عن عرقلة عمل سيارات الاسعاف وعن تعرضها للتنكيل، والتوقف على الحواجز لفترات طويلة ومنع من اسعاف جرحى ومصابين، بل واطلاق نار أحيانا. وطالما اتخذ جيش الاحتلال من نقل غير المرضى ذريعة يبرر فيها انتهاكاته المستمرة للقانون الدولي الانساني وكثيرا مافقد أناس أبرياء حياتهم ثمنا لهذه الادعاءات.

أشار تقرير لمؤسسة بيتسيلم الاسرائيلية إلى أنه »في الاسابيع الواقعة بين (٢٠٠٢,٢,٢٨ -٢٠٠٢,٣,١٣) أي فترة الاجتياحات لمدن الضفة الغربية وصلت الهجمة على الطواقم الطبية وعرقلة تقديم العلاج للمرضى والجرحى الى مستوى لم يسبق له مثيل تقريباً. فقد اطلق جنود الجيش الاسرائيلي النار على سيارات الاسعاف وقتلوا خمسة من افراد الطواقم الطبية الفلسطينية اثناء قيامهم بواجبهم، وجرحوا عدة افراد من الطاقم الطبي واصابوا سيارات الاسعاف، كذلك منع الجنود تقديم العلاج الطبي للجرحى، واحياناً ابقوهم في مكان الحادث ينزفون حتى الموت، ولم تستطع المستشفيات اداء عملها كما يجب بسبب ضرب البنى التحتية: الكهرباء، والماء، والهواتف، واغلاق بعض الطرق المؤدية اليها، مما ادى الى عدم استقبال الجرحى والمرضى وعدم تزويدها بالغذاء والدواء.» أما مؤسسة مفتاح الفلسطينية فقد رصدت الخسائر البشرية والمادية التي خلفها جيش الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ٢٠٠٢/٩/٦-٢٠٠٠/٩/٢٨ على الطواقم الطبية حيث استشهد ثلاثة من أعضاء الطواقم الطبية واصيب ١٠٨ ورصد ما يقارب من ١٩٨ اعتداء على سيارات الاسعاف وتضرر منها ٩٨ سيارة وأتلفت ٢٦ سيارة تدميرا كاملا كما رصدت ٤٥٥ حالة اعاقة لوصول سيارات الاسعاف. أما مصادر وزارة الصحة فقد رصدت استشهاد سبعة من الأطباء والمسعفين ورجال الدفاع المدني في السنة الثانية من الانتفاضة مقابل عشرة استشهدوا خلال السنة الأولى.

وفي جميع الحالات ترتفع أصواتنا تندد بقوة بانتهاك الاحتلال الاسرائيلي لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، وللبروتوكولين الملحقين بها، الموقع عليهما في العاشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ بل ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر أوقفت نشاطاتها في الخامس من نيسان (أبريل) ٢٠٠٢، احتجاجاً على الإجراءات التعسفية الإسرائيلية ضد أطقم الإسعاف والإغاثة. وتقدمت مؤسسات حقوقية فلسطينية باحتجاجات للمستشار القانوني لجيش الاحتلال الإسرائيلي والمحكمة العليا الإسرائيلية ومكتب المدعي العام الإسرائيلي بشأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ولكن رغم أننا الضحايا والمتضررين ورغم المعاناة الشديدة التي يعانيها أطفالنا ونساءنا الحوامل اللواتي يلدن على الحواجز الإسرائيلية، وجرحانا الذين ينزفون حتى الموت دون ان تصلهم سيارات الاسعاف نظهر دوما بموقف الضعيف. والسبب هو ازدواجية معاييرنا وازدواجية خطابنا والطريقة التي نعيش فيها وتلك التي نقدم فيها قضايانا للعالم.

سائق سيارة الاسعاف الذي أوصلني دافع بقوة عما يفعل وقال انه بعمله هذا يقدم خدمة وطنية لأناس لا يستطيعون التنقل عبر الحواجز او السير في الجبال، وقال ان مايجمعه من نقود مقابل هذه الخدمة يذهب لصالح المؤسسة التي يعمل بها والتي تجد صعوبة في الحصول على تمويل لخدماتها. فأي خطاب نصدق واي خطاب نسوق للعالم. من يحتاج التنقل في سيارة الاسعاف بالحاح؟ موظف مرموق في مؤسسة أم جريح ينزف حتى الموت وهل فعلا تقدم هذه الخدمة لمن يحتاجها أم لمن يستطيع أن يدفع؟ ومن المسؤول عن الرقابة على سيارات الاسعاف ومنعها من الاستخدامات غير الطبية؟ بل من يراقب هذا السائق ويعرف عدد من يركبون معه وكم يدفعون. أمور كثيرة غير واضحة ولكن الشيء الوحيد الواضح هو أن الامساك بحالة واحدة فقط يؤثر على مصداقية الخطاب وتأثيره في العالم، ويعطي مبررا لجيش الاحتلال الذي يمارس يوميا أبشع حالات التنكيل والتمييز العنصري. يجب أن تفرض قيود صارمة على حركة التنقل لسيارات الاسعاف والتخلص نهائيا مما يعرف »بالاسعاف الخاص« الذي يترك لفرد واحد أمر التصرف فيه، فسيارات الاسعاف إما حكومية أو تتبع لمؤسسة أهلية وفي كلتا الحالتين يجب أن تخضع لقوانين وشروط مؤسساتية صارمة وألا تترك لمزاجية الفرد وتصرفاته.

من جانب آخر لا ننكر ان الحواجز تشكل شوكة في حلوقنا جميعا، وأنها تضعنا في سجن كبير فلماذا يجب أن نتعايش معها ونبحث عن طرق حولها وخلفها وأمامها ونراها تتزايد أمام أعيننا كالفطر المسموم دون أن نقول لا...، لقد سطر شعبنا العظيم قصصا رائعة في البقاء والصمود رغم كل المعاناة، والغالبية العظمى من أبناء وبنات هذا الشعب يتحدون يوميا حواجز الاحتلال ويستمرون في الحياة والعمل والتعليم رغم المعاناة الشديدة ورغم الألم، يتحملون حر الصيف وصقيع الشتاء فلم لا نعلن جميعا التمرد على هذه الحواجز؟ لقد حاول الناس في عدة حالات فتح الحواجز وتحديها وكسر الحصار ونجحوا أحيانا قليلة واخفقوا في حالات كثيرة فلم لا نعلن يوما التحدى لهذه الحواجز سلبا ونرفض المرور من خلالها، نعلن حالة من الاضراب الشامل عن الحركة والمرور من خلالها وأن يتزامن هذا مع حملة اعلامية شاملة تروي قصصنا اليومية ومعاناتنا على الحواجز ورفضنا لهذا الحصار العنصري الذي ما افادنا من محاولة التعايش معه احكام الخناق وزيادة المعاناة التي يتفنن الاحتلال كل يوم بابتكار اشكال جديدة منها.

صدر حديثاً

إعداد راقية أبو غوش

أحمد مجدلاني
المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ٢٠٠٢.

تهدف هذه الدراسة إلى حصر وتحديد عمل وإشكاليات عمل المجلس التشريعي الفلسطيني لما يشكل من أهمية بالغة في بناء المجتمع المدني وترسيخ الديموقراطية في مرحلة بناء الدولة الفلسطينية.

يتكون البحث من سبعة فصول رئيسية: الفصل الأول يتناول، الظروف التاريخية والسياسات التي أفرزت المجلس، بما فيها عملية السلام، والاتفاقية الانتقالية المرحلية، والانتخابات الفلسطينية. الفصل الثاني، يتناول الفلسفة التي بني على أساسها المجلس التشريعي، وآليات عمله الداخلية التنظيمية والإدارية. الفصل الثالث، يستعرض الدور والمهام وإشكالية الأداء، ويتضمن مقدمة نظرية حول الفصل بين السلطات، وعمل السلطة التشريعي. ويتناول أيضا، تقييم وظيفة الرقابة والمحاسبة التي يقوم بها المجلس، حيث تم التعرف على الأدوات الرقابية والمحاسبية المتاحة أمام المجلس، حيث تم التعرف على الأدوات الرقابية والمحاسبية المتاحة أمام المجلس. الفصل الرابع، تناول قرارات وتوصيات المجلس في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والإدارية. الفصل الخامس، ركز على دور المجلس التشريعي في ترسيخ قيم الديمقراطية وإرساء أسس المجتمع المدني، من خلال علاقاته مع السلطات الأخرى التنفيذية والقضائية، إضافة لمدى تواصله ونسجه لعلاقات جدية مع مؤسسات المجتمع المدني. الفصل السادس، استعرض المصاعب والمعوقات التي حالت دون قيام المجلس بدوره المطلوب منه. الفصل الأخير، تم فيه استخلاص الاستنتاجات والتوصيات، لعرضها أمام المخططين، وواضعي السياسات، وصانعي القرار والأحزاب والقوى السياسية.

محمود الجعفري و ناصر العارضة
السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتاثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠٠٢.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تحليل العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات المالية الفلسطينية لاستشراف الخيارات والبدائل الممكنة لصياغة السياسة التجارية الفلسطينية التي تسهم في حفز النمو والتنمية المستدامة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أدوات السياستين المالية والتجارية التي يمكن أن تستخدم في صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية الضرورية، لإزالة التشوهات والاختلالات في الاقتصاد الفلسطيني، والذي يمثل التزامن بين العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة أحد أهم مظاهر هذه الاختلالات. فما زالت سياسة الإنفاق الحكومي عاجزة عن توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، كما أن سياسة الإيرادات العامة لم تساعد على حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع قاعدته بسبب اعتمادها على الواردات بدلا من الإنتاج المحلي.

تتناول هذه الدراسة المحاور التالية: ١- خلفية تتضمن التجارة الخارجية الفلسطينية، صادرات وواردات سلعية وخدمية، وكذلك العجز في الميزان التجاري. ٢- المالية العامة الفلسطينية، الإيرادات العامة، والإنفاق الحكومي، والعجز في الموازنة الفلسطينية. ٣- التأثيرات المتبادلة لأدوات السياسة المالية على متغيرات التجارة الخارجية الفلسطينية من جهة، وعناصر الموازنة من جهة أخرى. ٤- صياغة النموذج الاقتصادي من خلال تحديد المتغيرات المستهدفة والمتغيرات الخارجية. ٥- صياغة السياسات التجارية التي تستهدف تقليص العجز في الميزان التجاري، وتقليصه في الموازنة، تخفيض البطالة، السيطرة على التضخم، وتأمين نمو اقتصادي حقيقي.

محمود الجعفري و ناصر العارضة
تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٢.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد أزمة تمويل التعليم العالي الفلسطيني، وذلك للبحث عن مصادر تمويل متعددة في ظل الاستخدام الأمثل للموارد والمرافق المتاحة بكفاءة لمواجهة مشكلة تفاقم العجز في الموازنات الجارية للجامعات الفلسطينية. فحصول الجامعات على مصادر تمويل جديدة، يتطلب منها إثبات فاعلية أدائها للجهات الممولة والمهنية بتطوير التعليم العالي.

تتناول الدراسة المحاور التالية: ١- استعراض التجارب الدولية من خلال مراجعة الأدبيات والوثائق المتعلقة بمشكلة تمويل التعليم العالي، بما في ذلك تلك الصادرة عن البنك الدولي واليونسكو والأسكوا، والتي تشكل مرتكزا يمكن الاستعانة به في عرض البدائل المستقبلية، في محاولة لمعالجة مشكلة تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني. ٢- تقييم الميزانيات الفعلية للجامعات الفلسطينية بغية تحديد مستوى كفاءتها، ودراسة سبل تقليل التكاليف من جهة، وتعظيم الإيرادات من جهة أخرى. ٣- استعراض البدائل الممكنة للمساهمة في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، والذي يتوقف على مدى قدرة الجامعات على الاستخدام الأمثل للموارد بكفاءة وفاعلية، وذلك من وجهة نظر الطلبة الملتحقين بها حاليا والخريجين منها، كما يتم استعراض المشكلة كما يراها

ومؤسسات القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن توفر مصادر منتظمة ومستمرة لتمويل التعليم الجامعي من جهة أخرى.٥- إعادة النظر في وسائل التمويل في وسائل التمويل التقليدية التي لم تعد كافية لتغطية النفقات الجارية للجامعات وفقا لفلسفة تلك الجامعات والتي تصنف أنها جامعات عامة غير ربحية.